نص ردن

▪ علاء حسن

خيل الشرطة

على ذمة المصادر ومسؤوليتها بصحة المعلومات حول صدور أوامر من رئيس الحكومة بتجريد مواكب المسؤولين المدعوّين لحضور الاحتفالات الرسمية بالمناسبات الوطنية من الأسلحة المتوسطة ، يبدو الأمر منطقيا جدا ولاسيما أن اجواء الأزمة السياسية مازالت قائمة على خلفية صدور مذكرة القبض بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي و١٤ شخصا من عناصر حمايته .

الأمر الجديد ومع التشكيك بصحته يأتي في إطار التحوطات الأمنية وخشية تكرار حادث اغتيال الرئيس المصري أنور السادات ، ومع تمنياتنا لأصحاب السيادة والجلالة والسمو بطول العمر لخدمة شعوبهم ، فإنهم وللحفاظ على أمنهم الشخصي، يحرصون على الإفادة من كل خبرات الشركات الأمنية الاجنبية لتجنب عمليات الاغتيال ثم ضياع السلطة وتسليمها الى شخص آخر يقرأ سورة الفاتحة على عجل ليسارع ليؤدي اليمين الدستورية رئيسا او ملكا او أميرا جديدا خلفا لسلفه المغفور له.

في العراق لا وجود بعد اليوم للشركات الأمنية الأجنبية، لانها تركت وراءها ضحايا أبرياء مازالت قضاياهم أمام المحاكم خارج البلاد ، ولهذا وبالخبرة المحلية يجب أن تكون التحوطات الأمنية لحفظ الامن الشخصي للمسؤولين الكبار جدا ، حاجة ملحة ، وعلى السياسيين تفهم هذا الأمر والتعامل معه بروح رياضية نبيلة بعيدا عن الانحياز او سوء الفهم وتفسير الأوامر بأنها مساس بالصفة الاعتبارية لرئيس مجلس النواب او نائب رئيس الوزراء او أي رئيس آخر، وما أكثرهم في العراق اليوم فهناك ، رئيس فريق الطلقة النارية لكرة القدم ، ورئيس الطباخين في مطعم مليون عافية، ورئيس رابطة مشجعي نادي هلا هوب ، ورئيس فرقة الجالغي ، وهؤلاء الرؤساء بالاسم فقط ، وليسوا بحاجة إلى عناصر حماية مثل غيرهم الذين يحملون ذات الصفة.

لمناسبة عيد الشرطة واستعراضها الكبير الذي تضمن عرض آلياتها من ماطورات وسيارات مكافحة الشغب وكلاب بوليسية، وأجهزة الكشف عن المتفجرات، كانت عناصر الشرطة قبل عشرات السنين لا يملكون سوى الخيل للتحرك وأداء واجباتهم ، والشرطي الخيّال برتبة عريف كان ذا نفوذ كبير في المدن الصغيرة ، وبإمكانه ان يعتقل من يشاء، وحينما يحل العريف ضيفا في إحدى القرى يذبحون له دجاجة ، ويضعون الشعير في "عليجة" حصانه، وفي الصباح يودعهم محملا ببيض العرب والدهن الحر، ومثل هذه الامتيازات تقدم كجزء من تقاليد إكرام الضيف وليس بوصفه ممثلا للسلطة مع حصانه.

الشرطة اليوم وبما تمتلك من آليات ومعدات هي المسؤولة عن حماية المسؤولين والقادة السياسيين ، لكن هؤلاء يشككون في ولاء عناصرها ، لاعتقادهم بان الكثير منهم على صلة بأحزاب مشاركة في الحكومة ، تعيش هذه الأيام وسط حلبة صراع ، وربما لهذا السبب صدر امر تجريد مواكب المسؤولين من الأسلحة المتوسطة والهاونات ومن اشياء أخرى محظورة ، كانت فتيل إشعال الأزمة السياسية الراهنة، وللشرطة في يومها تمنيات العراقيين بسلامة منتسبيها على اختلاف رتبهم ومناصبهم ، ونحمد الله لأننا تخلصنا من "خيل الشرطة" وتوفير الشعير ووضعه في "عليجة" حصان العريف كما فعل أجدادنا في الماضي .

المالية النيابية تكشف عن سلف لطلبة الجامعات

الياسري لـ(المدى): لا توجد إرادة لتطبيق مقترح الرواتب

عبد الحسين الياسري

□ بغداد / دعاء آزاد

كشفت اللجنة المالية النيابية عن وجود مشروع سيطرح في المرحلة المقبلة حول منح الطلبة سلفة، في حين أعربت عن أسفها لعدم تفاعل الجهات المتخصصة مع منحهم رواتب شهرية.

وكان البرلمان في دورته الأولى قد صوت على منح الطلبة رواتب شهرية، بواقع (٥٠ ألف دينار لطلبة الثانوية، و ١٠٠ ألف للجامعات و ١٥٠ ألف للدراسات العليا) لكن هذا الطرح لم ير النور بسبب اعتراض وزارة المالية، التي تذرعت حينها بعدم وجود تخصيصات مالية كافية.

المشروع الجديد أعلن عنه عضو اللجنة عبد الحسين الياسري، الذي قال في تصريح خص به (المدى) أمس "خلال الأسبوع المقبل سيكون على طاولة اللجنة المالية مشروع لتسليف الطلبة المتحاجين، لمناقشته بعد القيام بدراسة حول التخصيصات التي يحتاج اليها المشروع".

الياسري تحفظ على الإدلاء بمزيد من المعلومات حول المشروع، ملمحا إلى وجود تعتيم من قبل البرلمان عليه حتى لا يستغل إعلامياً.

وتناقش اللجنة المالية في هذه المدة مشروع الموازنة الذي قدمته الحكومة في وقت لاحق من هذا الشهر، إذ أبدت الكثير من الملاحظات على بنود المشروع، مرجحة إضافة تخصيصات مالية تتعلق بزيادة رواتب المتقاعدين وتنمية الأقاليم، وإذا ما صح كلام الياسري فإن تسليف الطلبة سيكون ضمن هذه التوصيات التي تخرج من اللجنة ، التي من شأنها تعديل الموازنة.

عضو اللجنة المالية وجه انتقادات لاذعة إلى الجهات المتخصصة (في إشارة الى الحكومة لاسيما وزارة المالية) بشأن تعطيل مقترح صرف رواتب للطلبة، ويقول الياسري "لا توجد هناك إرادة حقيقة لدى السلطة في العراق بمنح الطلبة مبالغ نقدية رغم الحاجة الماسة إليها".

ومن جانب آخر، قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أمس الأول، زيادة المخصصات المالية للطلبة العراقيين الدارسين خارج البلاد، فيما غيرت فئات بعض الدول بسبب غلاء المعيشة.

وقال وكيل الوزارة للشؤون العلمية والعلاقات الدولية الدكتور سلام حسن خوشناو في بيان تلقت (المدى) نسخة منه ، إن "وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب وافق على زيادة المخصصات المالية للطلبة العراقيين الدارسين في الخارج في عدد من الدول العربية والأجنبية وفقا لنظام الفئات."

وأضاف خوشناو أن "تعديلا اجري على بعض فئات الدول شملت تحويل عدد من الدول في الفئة (ب) إلى الفئة (أ) وهي ألمانيا، وفرنسا، واسبانيا، وايطاليا، وهولندا، والنمسا، وفنلندا، والدنمارك، وبلجيكا، وروسيا الاتحادية، وتحويل عدد من الدول في الفئة (ج) إلى الفئة (ب) وهي تركيا، كوريا الجنوبية، الأرجنتين، البرازيل، صربيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، الجبل الأسود، ودول الخليج العربي."

ولفت خوشناو أن "السبب في هذا التعديل الذي سيتم العمل به وفق ميزانية ٢٠١٢، يعود لغلاء المعيشة في تلك الدول من جهة، وتخفيف العبء عن الطلبة العراقيين الدارسين فيها من جهة أخرى."

وأكد أن "فئات الدول (أ) أصبحت على وفق التعديل الجديد هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، واستراليا، وكندا، واليابان، ونيوزلندة، والسويد، والنرويج، وسويسرا، وألمانيا، وفرنسا، واسبانيا، وهولندا، والنمسا، وفنلندا، وايطاليا، وبلجيكا، وروسيا الاتحادية، والدنمارك."

وتابع خوشناو أن "الدول حسب فئة (ب) هي المكسيك، الجيك، سلوفاكيا، اليونان، بولندا، الصين، رومانيا، الهند، تركيا، دول الخليج العربي، كوريا الجنوبية، الأرجنتين، البرازيل، صربيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، والجبل الأسود."

وأشار إلى أن "دول الفئة (ج) شملت بلغاريا، أوكرانيا، أذربيجان، أرمينيا، ماليزيا، باكستان، اندنوسيا، إيران، بيلاروسيا، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، اليمن، الأردن، سوريا، السودان، دول أميركا اللاتينية، لبنان، فيتنام، اغوايانا، الإكوادور، فنزويلا، كولومبيا، بيرو، تشيلي، بوليفيا، برغواي، أورغواي، هنغاريا، جورجيا، مقدونيا، تايلند".

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي أطلق، مطلع عام ٢٠٠٩، مبادرة تعليمية تتضمن زيادة البعثات الدراسية وتبادل الخبرات والانفتاح مع الجامعات العالمية وإرسال الطلبة إليها في بعثات دراسية، مشيرا إلى أن الهدف من إطلاقها دفع العملية التربوية والعلمية إلى الأمام وتحقيق الاكتفاء الوطني في مجال التدريس وتحقيق أفضل فرص التعاون بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية.

مختصون يحذرون من انتشار ظاهرة التدخين والأركيلة

□ بابل / إقبال محمد

حذر رئيس فرع طب المجتمع في جامعة بابل الدكتور حسن علوان بيعي خبير منظمة الصحة العالمية من المخاطر الجسيمة لتناول السكائر والاركيلة (المعسل والشيشة والجراك) وذلك لاحتوائها على كميات من البولونيوم المشع الذي يتسبب بأمراض سرطانية، مناشدا أولياء الأمور والجهات الصحية بمراقبة أبنائهم والأماكن التي توزع بها هذه الأنواع من السكائر والاركيلة.

وأوضح الدكتور بيعي أن المواد المشعة تدخل في صناعة التبغ عبر استخداماته في مكونات السكائر والجراك والمعسل، حيث تدخل النظائر المشعة الطبيعية في تلك المكونات، وهي بعد جديد في التقدير الكيفي والكمي، حيث أن نباتات التبغ تتم زراعتها وتسميدها بالأسمدة الفوسفاتية التي تحتوي على نسبة من النظائر المشعة الطبيعية، ومن أهمها عنصر الراديوم الذي يتحلل بسرعة إلى نظائر أخرى مشعة مثل البولونيوم والرصاص وهو ما يتم امتصاصه من التربة إلى أوراق النبات عبر المثيل الغذائي لنبات التبغ.

وتابع الدكتور بيعي قوله: إن الأسمدة الفوسفاتية لها أهمية كبيرة في رفع جودة أوراق التبغ وإضافة النكهة اللازمة لها، بعد أن يتم حصاد أوراقه، تمر بمراحل معالجة مختلفة متمثلة بالتجفيف والتعتيق، ومن ثم التصنيع، ويستغرق ذلك مدة زمنية تقدر بثلاثة أعوام قبل وصولها إلى المستهلك.

مشيرا في الوقت ذاته إلى أن تعرض جسم الإنسان خارجيا لجسيمات (ألفا) ليس له مخاطر صحية تذكر، مقارنة بالتعرض الداخلي عند تغلغل المادة المشعة المخدرة إلى أنسجة الجسم الداخلية بعد استنشاقها.

وأضاف إن عنصر البولونيوم الذي ينتقل مع دخان السكائر إلى رئة الإنسان الذي يعرض أغشية الجهاز التنفسي إلى جرعة إشعاعية عالية ويتعرض الإنسان لهذا العنصر بشكل طبيعي عن طريق تحلل غاز الرادون، وهو غاز طبيعي موجود في الهواء الجوي لكن مستوى التعرض يختلف حسب مستوى تركيز غاز الرادون في الجو والظروف الجيولوجية والمواد المستخدمة في البناء، وان تعرض الإنسان للإشعاع يعد من الأسباب الرئيسة للإصابة بالإمراض السرطانية.

وتابع قائلا: تحتوي السكائر والجراك والمعسل على كمية من البولونيوم الشمع، الأمر الذي يزيد من نسبة الإصابة بالسرطان الرئوي إلى جانب المسببات الأخرى للمكونات الكيميائية الموجودة في السكائر المستوردة كالنيكوتين والبزوبيرين، فضلا عن وجود مواد مخدرة تضعف حركة الجسم مستقبلا.

داعيا في الوقت ذاته، الجهات ذات العلاقة إلى ضرورة القيام بواجبها الإنساني والرقابي بمحاسبة القائمين على الأماكن المخصصة كالمقاهي والمنتديات لتناول المعسل والسكائر والاركيلة ومحاسبة بعض ضعاف النفوس من التجار للمتاجرة بأرواح العراقيين الأبرياء وما يحصلون عليه من مكاسب مالية كبيرة وسريعة، مناشدا اولياء امور الطلبة والشباب بعدم تناول هذه الأنواع لما لها من مخاطر صحية واجتماعية وقد تسبب انحرافات لأخلاقيات البعض من الشباب.

مجلس بغداد: المشاريع الاستثمارية فتحت باب للفساد

□ بغداد / المدى

أعلن مجلس محافظة بغداد عن خلل "كبير" في إدارة المشاريع نتيجة لنقص منظومة التعليمات والضوابط الخاصة في إدارة المشاريع وإحالتها في عموم المؤسسات الحكومية، مبينا أن فتح الباب لاجتهاد المسؤول في تحديد معايير الإحالة وآلية تدوين جداول الكميات وأسعار المواد وكلف العمل هو فتح باب للفساد وهدر الموازنة. وتحتاج بغداد "بشدة" إلى الأموال لبناء اقتصادها المتضرر بفعل سنوات من الحروب والعقوبات وأعمال العنف. وتعد المشاريع الإسكانية على رأس مطالب السكان. وأطلق مجلس محافظة بغداد في الآونة الأخيرة عددا من المشاريع الاستثمارية ومنها مشروع بسامية السكني بمليون وحدة سكنية ومشروع في أبو غريب يشمل ٥٠ ألف وحده سكنية ومشروع ٨ آلاف وحدة سكنية في التاجي وغيرها.

وقال رئيس مكتب الإعمار والتطوير في مجلس المحافظة علي العطار لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "زيادة الموازنة المخصصة للعاصمة بغداد مطلوبة، لكن يجب أن تكون الزيادة مقرونة بتوفر متطلبات صرف الموازنة لان عدم توفرها سيؤدي إلى خلل كبير يؤدي إلى تلكؤ المشاريع خلال مراحل تنفيذها". وأوضح العطار أن "زيادة الموازنة يعني زيادة المشاريع وهذه الزيادة تتطلب كوادر وكفاءات تتابع تنفيذ تلك المشاريع وهي غير موجودة بسبب عدم تخصيص درجات وظيفية بالتكافؤ مع حجم المشاريع كما أن تأخر المصادقة على الموازنة، سيؤدي الى تخبط المؤسسات التنفيذية وستعمل على سرعة إحالة المشاريع بدون جدوى، فقط لغرض صرف الموازنة". وبين العطار "لغاية الآن لا وجود لمنظومة التعليمات والضوابط والسياقات المتكاملة لتنفيذ المشاريع... نحتاج الى الكثير من التعليمات التي تتضمن آلية التعامل مع المشاريع وإحالتها وكيفية تدوين جداول الكميات بشكل متكامل وضوابط الاعلان".

موطنون في كربلاء: شركات التنظيف سرقت أموال الدولة.. والقمامة تملأ الشوارع

□ كربلاء /علي العلاوي

عد مواطنون في كربلاء العقد الذي ابرم مع إحدى الشركات لتنظيف المدينة لم ينجز كما هو مطلوب ولم يحصل هناك تطور للحد الأدنى من النظافة في الأحياء السكنية بما فيها عمليات التنظيف التي جرت في ناحية الحر، حيث تضمن العقد في مرحلته الأولى عملية التنظيف لها مقابل مليارات الدنانير سنويا، فيما أكد محافظ كربلاء انه لن يتم تجديد العقد المبرم مع الشركة لوجود مشاكل قانونية وإنها لم تف بالتزاماتها المرجوة منها.

وقال المواطن عبد لله الزيدي إن عمليات التنظيف لم تشهد تحسنا في المدينة سواء التي كانت قبل تسنم الشركة المحلية أعمال التنظيف قبل أشهر أو الآن..وأشار إلى إن المشكلة لا تحل بوجود شركة من عدمها لان الأسباب التي أدت إلى تدهور الواقع التنظيفي وزيادة الأوساخ في المدينة لم تزل قائمة كما هي..موضحا إن الأسباب هي إن العمال هم ذاتهم لم يجر

أي تطوير على أدائهم أو هناك متابعة لهم، فضلا عن سبب قيام المواطنين برمي النفايات في الأماكن التي يريدونها هم وليس داخل الحاويات الموزعة في كل ساحات وشوارع المدينة..وأشار إلى إن العمل مع الشركة اثبت فشله حتى في ناحية الحر للأسباب التي ذكرتها. في حين قال المواطن سجاد عبد العال إن المشكلة تكمن في ضعف إمكانات الشركة المحلية التي لا تختلف عن إمكانات البلدية فهي تملك فقط زيادة في آليات الكابسات الصغيرة التي كتب عليها شعار الشركة وألبست العمال صدرية إعلانها ولم تطور الأداء أو توزع مراقبين عليهم في الأحياء السكنية لمراقبة حسن الأداء..وأشار إلى إن العمال يجمعون النفايات لمرة واحدة في اليوم ودائما ما تكون صباحا وهذا يعني إن العوائل تقوم برمي نفاياتها ليوم كامل مما تتكدس هذه النفايات بالقرب من الحاويات وفي بداية الشوارع الفرعية..مضيفا كما إن العمل لا يرتبط بالشركة فقط بل بالثقافة سواء كانت للمواطن أو للعمال الذين لا يرفعون كامل النفايات بل ما هو فوق، وإذا ما ابتعدت النفايات لمسافة أمتار عن الحاويات الإسمنتية فانه لن يتم رفعها، ونظرة واحدة كما يقول عبد العال إلى أماكن تجمع النفايات في الأحياء السكنية يجد إن المتبقي اليومي يتحول إلى تلة صغيرة بحاجة إلى شغل لرفعها.وقال المواطن سعدون الطرفي إن المشكلة معقدة واعتقد إن إناطة العمل بشركات مختصة مصيره الفشل لأن العقد يقول إن العمال هم ذاتهم ولأننا لا نريد قطع الأرزاق ولكن نريد من الشركة أن تحول هؤلاء العمال إلى حركة دالة على التنظيف الصحيح من خلال الدورات من جهة ومن خلال مراقبة الأداء والتحذير من مغبة الفصل إذا ما كان العمل غير جيد لأننا وللأسف الشديد تحولت بعض الأعمال والوظائف لدينا إلى رعاية اجتماعية هدفها منح الأموال للمواطنين ليس مقابل شيء بل مقابل إن تعيش عائلته بيسر وهذه معادلة مخطوءة.في حين انتقد المواطن علي صالح العقد برمته، واصفا إياه بأنه جاء في غير وقته لان الاعتماد على الشركات المحلية – في حين تجلس البلدية في أماكنها – خطأ، وكان بحسب رأي صالح أن تراقب البلدية أداء الشركة ومعها اللجان الأخرى لكي تحدد الأسباب التي أدت إلى فشل العقد خاصة وان هناك فقرة كما سمعنا وقرأنا في الصحف التي تصدر في المدينة انه يمكن تجديد العقد إذن كان من الأجدر أن تكون هناك دراسة ..وأفاد إن كل شيء يخلو من لدراسة اليوم في الأعمال سواء التي تم تنفيذها كمشاريع بنى تحتية أو غيرها وكانت الحكومة المحلية قد تعاقدت مع إحدى الشركات العراقية المتخصصة بأعمال التنظيف بتنفيذ مشروع تنظيف مدينة كربلاء بقيمة عقد تصل الى ١١ مليار دينار سنويا ، وبدأت كمرحلة أولى في ناحية الحر وأن العقد قابل للزيادة لمدة خمس سنوات إذا ما أثبتت الشركة نجاحها في عملها، وقد بدأت الشركة بتسخير آلياتها وشغلت عمالا من أهالي المدينة ومنهم ومن كان متعاقدا بالعمل مع بلدية المدينة ، حيث أن عدد العمال بلغ نحو (٢٠٠) عامل، وبراتب مقداره (٣٥٠) ألف دينار كوجبة أولى.من جهته أكد محافظ كربلاء المهندس آمال الدين مجيد الهر انه ستكون هناك إعادة نظر بمشروع تنظيفات محافظة كربلاء، وأضاف في تصريح له إن المحافظة لن تجدد العقد مع الشركة الحالية لوجود مشاكل فنية وقانونية وسيتم التعاقد مع شركات جديدة وفق شروط حديثة أعدت لهذا الغرض..